المهندس إبراهيم شكرى

رئيس حزب العمل وزعيم المعارضة

- قبل الثورة شهدت مصر ممارسة ديمقراطية خصبة وكانت للاحزاب حيويتها.
- بدأت ثورة يوليو بآمال كبيرة لكنها انحرفت عن الطريق.
- قرارات سبتمبر قضت على الديمقراطية التى بدأ بها السادات.
- أحزاب المعارضة تتمتع بحق الصراخ وليس لها حق المطالبة بضمانات انتخابات نزيهة
- المحجوب يدير مجلس الشعب بأسلوب أستاذ الجامعة.
- الشعب المصرى ليس قاصرا ويجب ألا يتصور أحد انه وصى عليه.
- الرئيس مبارك لديه فرصة ذهبية ليكون أكثر حكام مصر خلودا.

المهندس ابراهيم شكرى - رئيس حزب العمل، وزعيم المعارضة

فى هذا اللقاء يدور الحوار مع واحد من قيادات أحزاب المعارضة الذين عاصروا الحياة السياسية فى أكثر المراحل المفصلية فى تاريخ مصر السياسى، فهو عضو مجلس النواب سنة ١٩٥٠ ونائب رئيس حزب مصر الفتاة وحزب مصر الاشتراكى قبل ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ وعضو مجلس الأمة فى الفترة من ٦٣ - ١٩٦٨ وعضو مجلس الشعب دورات ٧٦، ٧٩، ٨٤ وزعيم المعارضة فى الدورة الحالية التى بدأت عام ١٩٨٧.

والمهندس إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل الاشتراكى رغم الانشقاق الذى يعانى منه حزبه حاليا، ورغم الإتهامات التى توجه إليه من أنه قدم الحزب على طبق من ذهب لجماعة الإخوان المسلمين.. لا يختلف حوله اثنان من انه حاليا يعتبر من أكثر قادة المعارضة حنكة فهو يتولى زعامة المعارضة لتحالف العمل والأحرار والاخوان المسلمين والذين يشكلون نسبة لا يستهان بها فى مجلس الشعب المصرى.

دار الحوار مع زعيم المعارضة حول التجربة الديمقراطية فى مصر خاصة أنه أحد أشخاصها فى فترات ما قبل وما بعد الثورة.

وفى البداية كان تقييم المهندس إبراهيم شكرى للأحزاب المصرية فى مرحلة ما قبل ثورة يوليو حيث يقول:

لا شك أن منشأ الأحزاب السياسية فى فترة ما قبل الثورة كان منشأ وطنيا فقد عرفت الحياة السياسية فى تلك الفترة أحزابا هامة، هى الحزب الوطنى الذى تولاه فى بدايته مصطفى كامل، ثم محمد فريد، وجاءت بعد ذلك ثورة ١٩١٩ التى أدت إلى تجمع كبير عرف باسم «حزب الوفد» لأنه كان نتيجة توقيع الشعب لمجموعة تمثله للسفر للخارج للمطالبة بالاستقلال وذلك بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى.

حدث بعد ذلك انشقاق فى حزب الوفد أدى إلى عدة انسلاخات فى قياداته،

فكان حزب الأحرار الدستوريين، ثم جاء الانسلاخ الثانى والذى عرف بالسعديين ثم الكتلة الوفدية.. وفى وقت من الأوقات أراد القصر أن يكون له حزب فكان الحزب الاتحادى وحزب الشعب الذى حاول أن يجد له صدقى باشا قواعد شعبية لكن كان حكمه لا يتفق ورغبة الشعب.

على ضوء هذا يمكن القول بأن هذه الأحزاب بدأت بداية وطنية، فالحزب الوطنى كان يتحدث بلغة انه «لا مفاوضة إلا بعد الجلاء» والوفد كان يحاول أن يحقق الاستقلال عن طريق المفاوضات.. كما شهدت الأحزاب فى تلك الفترة اتجاهات إصلاحية، فعندما كان يتولى حزب ما الحكم كان يحاول جاهدا ترجمة هذه الاتجاهات إلى نواح إصلاحية، فالدستوريون كانوا يحاولون القيام بأعمال يمكن أن تكون إصلاحية وذلك بالقيام بعمليات إصلاح فى القرى والريف.. والوفد فى مراحله الأخيرة تنبه إلى الأبعاد الاجتماعية التى كان لابد من توجيه الاهتمام إليها فى هذه الفترة وخاصة بعد معاهدة ١٩٣٦ فأنشأ وزارة الشئون الاجتماعية، كما شهد التعليم قفزة كبيرة، فكانت مقولة الدكتور طه حسين «العلم كالماء والهواء» وقد تولى الدكتور طه وزارة المعارف فى أواخر عهد ما قبل الثورة رغم أنه لم يكن وفديا فى بداياته، ووجوده على رأس وزارة المعارف كان له دلالة ومغزى كبيران لأنه يمثل قمة فى العلم والتنوير.

حيوية الأحزاب قبل الثورة

– ومن أهم الملامح التى وجدت قبل الثورة وربما افتقدناها فى فترة ما بعد الثورة هو أن مسئولية الحكم لم تكن مقصورة على حزب معين بل كان من الممكن أن يتولى مسئولية الحكم مجموعة من الأحزاب التى كانت تشغل المعارضة، وإن كان البعض يقول إن هذا لا يرجع إلى تحولات كبيرة فى الرأى العام بحيث يمكن أن تأتى المعارضة إلى الحكم، بل هذا كان نتاج القوى السياسية وكيف كانت تقوم ببعض التوازنات والمناورات، فقد كان هناك نفوذ للمحتل

الانجليزى وللقصر وللدوائر المالية الكبيرة والتى كانت تشكل قوى ذات تأثير فى هذه التغييرات.

لكن على أية حال كان هذا الوضع يعطى باستمرار نوعا من الحيوية للأحزاب وان كانت لا ترجع إلى تغييرات كبيرة فى تركيبة الشعب المصرى أو فى أفكاره أو فى تحولاته تتصل بتغييرات أيديولوجية بقدر ما كانت هى من اجتهادات وممارسات السياسيين.. فى مختلف الأحزاب.. أضف إلى ذلك انه كانت هناك قوى ناشئة لم تمثل فى ذلك الوقت فى مجلس النواب بصورة واضحة، وكنت - أنا - أحد القلائل الذين دخلوا مجلس النواب المنتمين إلى أحزاب غير تقليدية، وكنت أمثل حزب مصر الاشتراكى قبيل الثورة، وقد ظهرت فى هذه المرحلة داخل حزب الوفد مجموعة شباب الطليعة الوفدية كما ظهرت مجموعة شباب الحزب الوطنى الجديد داخل الحزب الوطنى.

ويواصل المهندس إبراهيم شكرى قائلا:

- لاشك أن الممارسة الديمقراطية قبيل الثورة كانت مرحلة خصبة جدا ويمكن أن أحددها تحديدا بتلك الفترة التى رفعت فيها الأحكام العرفية أو العمل بقانون الطوارئ أو الأحكام العسكرية.. وهى فترة ليست طويلة، لكنها بلاشك كانت خصبة جدا.. ففيها انطلقت الصحافة حرة وكان بعضها يتصل بالأحزاب والبعض الآخر لم تكن له صلة بالأحزاب، فقد كان هناك تعبير عن طموحات الشعب.. ويعطى المؤرخون للحياة السياسية لهذه الفترة أهمية خاصة، فالمستشار طارق البشرى أصدر كتابا عن هذه الفترة وحددها بالسنوات من ٤٥ - ١٩٥٢ وذكر فيها الأحزاب السياسية القديمة والجديدة والقوى التى كانت تتفاعل فى المجتمع فى ذلك الوقت والبرامج الحديثة التى ظهرت وذلك لما لهذه الفترة من أهمية حدثت بعد ذلك.

وتأكيدًا على خصوبة هذه الفترة لأسباب منها أن فترة الحرب التى كانت تسبقها كانت لها ظروفها من حيث الأحكام العرفية، فقد كانت فترة غير طبيعية، لكن مع انتهاء الحرب ورفع الأحكام العرفية ١٩٥٠ تزايدت فرصة التعبير وكانت هناك ممارسة هامة، فبرغم أنه كان للحكومة أن تتخذ الإجراءات،

لكن كنا نستطيع أن نلجأ إلى القضاء الإدارى لوقف هذه الإجراءات، وكانت الاستجابة لمطالبنا سريعة وقام مجلس الدولة برياسة السنهورى باشا بدور هام فى هذه الفترة رغم أن الحكومة كانت تحاول أن تجامل الملك لكن كانت الأحكام التى تصدر لابد أن تنفذ.

من هنا كانت حيوية هذه الفترة والتى كان من نتاجها التوجه الشعبى الكبير لالغاء معاهدة ١٩٣٦ والتى انتهت بأن وقف النحاس باشا فى مجلس النواب وقال باسم الأمة أبرمت المعاهدة وباسم الأمة أعلن إلغاءها.. فى واقع الأمر انها كانت فترة خصبة، ويشهد المؤرخون على ذلك، وتشهد الصحف على ذلك بما فيها من مقالات شديدة، لكن كان واضحا أن القانون يتضمن عقوبات محددة وتنفذ العقوبة بمعاملة حسنة تخفف من قسوتها.

غياب الديمقراطية

وينتقل المهندس إبراهيم شكرى ليقيم الممارسة الديمقراطية إلى المرحلة التى بدأت مع ثورة يوليو فيقول:

بدايات الثورة كانت تحمل آمالا كبيرة ويتطلع الشعب إلى التغيير فأعلنت المبادئ الستة، وكانت هناك توجهات إصلاحية يراد لها أن تتم وإن إختلفت الآراء فى التقييم خاصة بعد أن أعلنت الثورة عن لجنة لوضع دستور جديد للبلاد ثم أوقف عملها، بعد أن نادت بتنقية الصفوف داخل الأحزاب لمرحلة جديدة بدلا من إلغائها، فكانت إذن هناك محاولة لاعادة بناء الأحزاب فى جو جديد بعد أن زال جزء من المؤثرات التى كانت تلقى بظلالها وهو الملك فجاء المبدأ الأخير وهو قيام حياة نيابية سليمة.

لكن حدث فى يناير ١٩٥٣ أن صدر قرار حل جميع الأحزاب وأن يكون دستور البلاد مؤقتا لمدة ٣ سنوات لا يتضمن خلالها ممارسة حزبية أو مجلس شعبى برلمانى، وفى هذه الفترة كانت طبيعة هذا الإجراء أن أدى إلى إجراءات

أخرى اتخذت ضد بعض القيادات، وقد يكون مبرر اتخاذ هذه الإجراءات مبنيا على أساس تصحيح بعض الأخطاء التى وقعت، إنما لم يكن هناك ضمانات كافية للذين تمت محاكمتهم، فقد كانت المحاكم إما عسكرية وإما من بين أعضاء الثورة، كما كانت الأحكام غير عادية، فظروف الثورة وقراراتها كانت بعيدة تماما عن الديمقراطية.

لكن إذا نظرنا إلى الحياة النيابية فى بداية عهد عبد الناصر نجدها بدأت بهيئة التحرير ثم الاتحاد القومى ثم جاءت البرلمانات وأولها برلمان ١٩٥٧ ثم برلمان الوحدة ثم الاتحاد الاشتراكى ثم مجلس الأمة عام ١٩٦٤ والذى يعتبر أول مجلس نيابى نصف أعضائه من العمال والفلاحين، مع أول نشأته كان يعتبر شيئا جديدا لأن الصورة تغيرت ولم تصبح غالبية الأعضاء من أصحاب الأراضى وأصحاب رءوس الأموال الكبيرة أو الاقطاعيين، فقد كانت غالبية أعضائه من العمال البسطاء الذين منحهم هذا المجلس فرصة التمثيل النيابى فى وقت لم يكن لهم أدنى تمثيل..

من المنابر إلى الأحزاب.. ثم نكسة

ومع بداية عهد السادات بدأ التغيير من داخل الاتحاد الاشتراكى، فكان الحديث عن وجوب ضرورة وجود آراء متغيرة داخل الاتحاد الاشتراكى، واجتهد الرئيس السادات فى ذلك لمحاولة وقف التعدد الحزبى الكبير الذى يمكن أن يحدث لو ترك الأمر بغير تحديد فى حالة تقدم ثلاثين مواطنا لتشكيل منبر سياسى، واجتهد الرئيس السادات بأن يكون هناك يسار ويمين ووسط.. وكانت الانتخابات التى أجريت عام ١٩٧٦ والتى كانت إلى حد كبير جيدة، فقد تضمنت بعض الظواهر الجديدة، فقد أبطل فيها ما سمى بالعزل السياسى، ولم يعد بالضرورة أن يكون المرشح حاصلا على شهادة من الاتحاد الاشتراكى العربى، كما نجح فى هذه الانتخابات من كانوا معزولين بل ومن حكم عليهم بعد الثورة.

والمثال على ذلك الوزير عبد الفتاح حسن الذى شغل احدى الوزارات الوفدية قبل الثورة، كما شهدت دائرة الاسكندرية ظاهرة صحية هى نجاح رئيس الحكومة ممدوح سالم الذى كان ممثلا للوسط عن الفئات، بينما نجح أبو العز الحريرى ممثل اليسار عن العمال فى نفس الدائرة.

من هنا أقول إن هذه الانتخابات تعتبر من أفضل الانتخابات التى تمت بعد ثورة يوليو مما شجع الرئيس السادات على أن ينادى بتحويل المنابر إلى أحزاب فكانت الأحزاب الثلاثة الأولى، وتم وضع قانون جديد للاحزاب حول بعض الاجتهادات التى تضمنت بعض القيود لمنع قيام أحزاب جديدة منها أنه لابد أن يكون هناك ٢٠ عضوا من أعضاء مجلس الشعب ينضمون إلى المطالبين بقيام حزب جديد، ولكن أمكن لحزب الوفد أن يحصل على ٢٠ عضوًا يناصرون قيامه وان كان لا يجمعهم توجه واحد فقد كانوا من أقصى اليسار وأقصى اليمين وممثلى التيار الدينى، لكن بعد شهور حدثت نكسة لهذا التوجه الديمقراطى، فقد شهدت هذه الفترة بعض الأحداث المؤسفة منها فصل بعض الأعضاء من مجلس الشعب مثل كمال الدين حسين والشيخ عاشور، ثم جرى بعد ذلك استفتاء للشعب للحكم على بعض البنود التى كان بعضها يمثل مطلبا شعبيا كتغيير مادة الدستور التى كانت تتحدث عن أن الشريعة الإسلامية مصدر أساسى للتشريع وغيرت إلى «المصدر الأساسى» للتشريع، وفى الوقت نفسه كان هناك رجوع لعزل سياسى جديد بأن أعلن عن حرمان كل من تولى مناصب وزارية قبل الثورة من تولى مناصب قيادات الأحزاب.. ومن هنا عزلت بعض العناصر الأساسية فى الوفد مثل فؤاد باشا سراج الدين وإبراهيم فرج وعبد الفتاح حسن، وهذا الوضع كانت له جذوره فى تفكير الرئيس السادات لأنه كان يريد أن يؤسس حزبا جديدا بدلا من حزب مصر العربى الاشتراكى.. ولم يكن هذا التغيير ناتجا من أحداث حدثت فى مجلس الشعب بل كان من تلك الأحداث الهامة التى جرت فى ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧.

إذن فيمكن القول إن نكسة الديمقراطية فى هذه الفترة جاءت من الاجراءات التى اتخذت بعد انتفاضة ١٨، ١٩ يناير لأنها تضمنت ارجاعا للعزل

السياسى وتقييدا لقيام الأحزاب، كما كانت الحكومة ترغب فى أن تسيطر على الأوضاع فى مجلس الشعب لأنها كانت مقبلة على إبرام اتفاقيات مع إسرائيل.. لكن على صعيد حزبنا وجدت ملمحا يمكن أن نستفيد منه لأن الاستفتاء تضمن بندا أساسيا ينادى بتنقية حزبين أساسيين قبل الثورة.. وهما الحزب الوطنى القديم وحزب مصر الاشتراكى لأنهما حزبان لم يفسدا فى الحياة السياسية.. كانت هذه الجملة سببا فى تنشيط الأفكار لدى الكثيرين فى الحزب الاشتراكى خاصة أنه أعلن على الشعب أن الحزب الاشتراكى كان حركة وطنية فى ذلك الوقت بالاضافة إلى أننى كنت قد توليت منصبا وزاريا فى وزارة الزراعة واحتفلنا بمرور ٢٥ عاما على مرور قانون الإصلاح الزراعى والذى كان لحزبنا السبق فى تقديمه لمجلس النواب قبل الثورة، وعندما نفذته الثورة بعد ٩ أسابيع من قيامها انما كانت بذلك تنفذ توجه حزبنا بالقانون الذى تقدمنا به.. لكن حدث أننى لم أكن موافقا مع القائمين على حزب مصر العربى الاشتراكى فى كثير من الآراء، وظهر هذا فى جلسات مجلس الوزراء، فأدركت أن الوقت أصبح ضروريا لاعلان قيام حزبنا فتقدمت باستقالتى من وزارة الزراعة وأعلنت قيام حزب العمل الاشتراكى، خلاصة القول يمكن أن أصف فترة حكم السادات بأنها بدأت عمليا بالأحزاب وإن كانت لم تسر فى الطريق الذى كنا نرجوه لأن الأمر وصل إلى اتخاذ قرارات سبتمبر الشهيرة واختفت صحف المعارضة: الأهالى والأحرار والشعب ولم يصبح هناك أى صوت للمعارضة، كما تم اعتقال قيادات المعارضة الذين لم يكونوا أعضاء فى مجلس الشعب، كما قام مجلس الشورى باجراء انتخاباته بالقائمة المطلقة.. وهى قاعدة سيئة لم نعرفها من قبل، لذا رفضنا المشاركة فى انتخابات مجلس الشورى على هذه القاعدة.. فهذه الفترة تتميز بأنها بدايات لوجود أحزاب، لكن لم يوفق السادات فى الصبر على ما تمليه الديمقراطية من ضرورة وجود خلاف للرأى يمكن الانتفاع به وأنه يمكن للمعارضة أن تقوم بدور يقوى الحكومة والحزب الحاكم أمام جبهات أخرى تطالبه بتنازلات.. لذلك أعتقد أن صبر السادات نفد وتعجل الوضع، فقد كان يريد الوصول إلى اتفاق مع اسرائيل لقضية الجلاء عن الاراضى المصرية وتسوية القضية الفلسطينية، فوضع بذلك نفسه فى وضع غير صحيح.. فقد أراد أن يتحدث عن الفلسطينيين

ويضع حلا لمشكلتهم ولم يشاركوه فى قبوله، ولكن نقول باختصار بأنه كان له وكان عليه.

فرصة ذهبية

ويستمر المهندس إبراهيم شكرى فى شهادته ليصل إلى المرحلة المعاشة الآن فيقول عنها:

– حاليا لاشك أنه أصبح ثابتا أن الصحف الحزبية لا توجد عليها أية قيود أو رقابة، وهذا يحسب للممارسة الموجودة حاليا، وإن كانت بهذا الوضع لا تتناسب مع أوضاع أخرى.. فالانتخابات تجرى بقواعد متغيرة دوما يقصد من ورائها أن يكون هناك تحكم من الحكومة فى نتائج هذه الانتخابات.

كما يحدث تدخل شديد من الحكم المحلى ممثلا فى المحافظين الذين يعينون من الحزب الحاكم الذى يرأسه رئيس الجمهورية.. ومن هنا أصبح الوضع أشبه ما يكون بنظام الحزب الواحد وان كان بجانبه أحزاب أخرى لم تصبح بعد فى وضع مؤثر فى القرار انما تعطى صورة التعددية.

ولا شك أن حرية الكلمة الحزبية تفيد الحزب الحاكم والرئيس مبارك، خاصة فى الخارج، لكن لا يمكن أن يتصور أحد أن هناك أحزابا لها حق الصراخ ولكن ليس لها حق أن تطالب بضمانات فى الانتخابات مع أن هذه الضمانات موجودة فى الدستور.. فمن العجيب أن نطالب بالغاء قانون الطوارئ ويرفض أعضاء مجلس الشعب عن الحزب الحاكم ذلك.. إنهم يكتفون بالقول بأن قانون الطوارئ يساعد الشرطة فى القبض على الهاربين وتجار المخدرات والعملة لكنهم لا يدركون حقيقة هذا القانون.. فقانون الطوارئ يجعل الشعب فى حالة عدم استقرار وتخوف من أى إجراء يمكن اتخاذه مع أى فرد.

إذن فحالة الكلمة المسموح بها بكل أبعادها لا يمكن أن تتناسب مع الأوضاع الأخرى بل قد تسىء.. فهناك تعددية بالفعل وهذا لا ننكره، ولكن حقيقة الأمر

ليست هناك ثمرة لهذه التعددية، فنحن نحرم من ثقة الشعب التى تترجمها نتائج الانتخابات. فانتخابات ١٩٨٧ الأخيرة كان للمعارضة أصوات أكثر بكثير مما أظهرته النتائج.. وكانت الإجراءات التى اتخذت خلال الانتخابات بمثابة أمر غير مسبوق، فقد افتعلت بعض الأحداث لتبرر اتخاذ قرارات غير مشروعة بل وتم القبض على أناس لصالح الحزب الحاكم، كما أظهرت أحكام مجلس الدولة أحقية ١٨ عضوًا جديدًا فى الانضمام إلى المعارضة بالاضافة إلى أحقية ٧٨ عضوا جديدًا محل آخرين ليس لهم الحق فى التمثيل بمجلس الشعب.. إذن فلا نتصور أن تكون هذه الأوضاع هى الثمرة الحقيقية للديمقراطية. لذا فنحن نطالب بتجميع رأى الأمة كلها للمطالبة بايقاف العمل بقانون الطوارئ وضمانات أكيدة لاجراء الانتخابات تتمثل فى أن تكون تحت إشراف السلطة القضائية، كما هو موضح فى الدستور وأن تتم الانتخابات بنزاهة.. والرئيس مبارك لديه فرصة ذهبية فى أنه يمكن أن يكون أخلد حاكم لمصر إذا أرسى قواعد سليمة للممارسة الديمقراطية واعتبر نفسه رئيسا لكل المصريين ولكل الأحزاب.

تقييم الأحزاب الموجودة

وعن تقييمه للأحزاب الموجودة الآن على الساحة السياسية ونظرته لكل منها يقول؟

– بداية أستطيع القول بأن الأحزاب الحالية تعمل فى ظروف صعبة فتشكيل لجنة لإقرار حزب جديد يعتبر مصادرة لحرية تكوين الأحزاب ومصادرة لآراء وأفكار أناس قد لا تعجبهم الأحزاب الموجودة على الساحة، فقد تكون لديهم مقترحات وتصورات لا يجدونها فى الأحزاب الموجودة.. وهذا بلا شك صحيح مما يجعلنى أقول إن هناك خطأ فى ترتيب الأحزاب الموجودة مما يحدث ارتباكا فى تشكيل الأحزاب.

فى الظروف الحالية.. لا أستطيع إلا أن أؤكد على الظروف الصعبة التى تعمل فى ظلالها الأحزاب الموجودة على الساحة. لكن الجذور التاريخية التى تعود إليها

الأحزاب الحالية وخاصة التاريخ السياسى لبعض قادتها يمكن أن يعطى الناس الثقة فى هذه الأحزاب، فالناس يثقون فى قادة الأحزاب الذين يتمتعون بتاريخ ونضال بارز فى الحياة السياسية مما يزيد الثقة فى الأحزاب المعارضة.

وأستطيع أن أحدد هذه الأحزاب بحزب الوفد وحزب التجمع وحزب العمل ويمكن أن يضاف إليها حزب ليس معلنا ولكنه موجود بلاشك وهو الإخوان المسلمون، وهم متواجدون فى الشارع المصرى ولهم أنصار كثيرون فى كل انتخابات تجرى سواء دخلوا هذه الانتخابات فى صورة معلنة أو فى الانضمام لأحزاب أخرى.. فالإخوان المسلمون حركة تواجدت قبل الثورة لها تاريخها وقياداتها وأفكارها.

هذه الأحزاب الأربعة لها وضعها التاريخى والنضالى. أما الحزب الوطنى الحاكم فلا شك أنه يحمل فى طياته نوعا من الاستمرارية نتيجة للأوضاع التى صاحبت واستمرت بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ لكن لم تعط الفرصة الحقيقية له فى تكوين نفسه.. فوجود رئيس الجمهورية على رأس الحزب واعتماد الحزب على هذه الحقيقة وغياب الديمقراطية تماما فى اجراءات تكوين كوادره وقياداته جعلته حزبا لا يوجد ما يربطه بالشارع المصرى، فالشىء الغريب أن يجتمع المؤتمر العام للحزب بعد أن تكونت كل مستوياته بالتعيين، وهذا الإجراء لا يعطى الفرصة لانتخاب المكتب السياسى للحزب.

إذن فكيف يمكن أن يقال بعد انتهاء مؤتمر الحزب الوطنى أنهم فوضوا الرئيس لانتخاب المكتب السياسى؟

هذا الوضع يجعل الحزب الوطنى لا يأخذ فرصته لذلك كنت أود أن يكون الحزب الوطنى نموذجا طيبا لبقية الأحزاب لأن لديه امكانيات كبيرة فى تشكيل كوادره وانتخابهم على مستويات مختلفة، فالحزب الحاكم يمكنه أن يبعد كل من لا تثبت صلاحيته وهذا ليس عيبا ما دامت أن هناك مجموعة لا تليق بمكانة الحزب.. وهذا الإبعاد لا يأتى عن طريق قيادات الحزب بل عن طريق القاعدة الشعبية التى تلفظ شخصًا وتختار آخر وبهذه الطريقة يمكن أن تشكل القاعدة

المكتب السياسى الذى يمكن أن يعطى للرئيس مبارك رأيا معتمدًا ومستندًا إلى إرادة شعبية من قواعد الحزب.

أما حزب الوفد فهو يقف حاليا فى موقف دقيق فالقيادات القديمة للحزب تتمتع بحنكة الممارسة فى الحياة السياسية والتاريخ الطويل للحزب مما يجعل الحزب يستند لهذه المزايا.. لكن طبيعة مرور السنوات وطبيعة الفجوة التى حدثت فى فترة عدم وجود الأحزاب أثناء تكوين الاتحاد الاشتراكى لم تعط الفرصة لتربية وتشكيل صفوف جديدة تعقب هذه القيادات.. وهناك شخصيات فى الحزب تستمد وجودها من تاريخ الوفد لقربها من قيادات الوفد سواء بصلة النسب أو المصاهرة أو بصلة الوراثة.

هذا الوضع أدى إلى اجتهاد جديد لضم عناصر جديدة للحزب لا تعتمد فقط على تاريخ الوفد القديم بل تعتمد على ما تقدمه هذه العناصر من أفكار وتصورات جديدة، وهذا ينطبق تقريبا على حزب العمل.

وعن حزب العمل الذى يقوده فيقول المهندس إبراهيم شكرى:

بكل الصدق كانت طريقتى فى ضم أعضاء جدد للحزب أن فتحت أبواب الحزب دون أن أتحرى عن اتجاه العضو قبل انضمامه لنا لكن كنا نطالب كل عضو جديد أن يؤمن ببرنامج الحزب وأفكاره وأن يكون مخلصا لمبادئه.

نحن من أكثر الأحزاب حرصا على تنفيذ قاعدة الانتخابات فى كل قواعد الحزب وهو ما ظهر فى الانتخابات الأخيرة للحزب وما اعترف به المنشقون عنه فقد اعترفوا بأن الانتخابات على مستوى الحزب لم تتشكل على أساس المجموعات أو الشللية، وهذا يعتبر فى صف الحزب وليس ضده.

لقد حرصنا على فتح النوافذ والأبواب كى نكون مستعدين لضم أكبر عدد من أعضاء الحزب يؤمنون بأفكارنا وهى أفكار لا نراها إلا توجهات لشعبنا الذى نعتبره شعبا متدينا بطبعه لا يؤمن بالعنف بأى شكل من الأشكال ولا يميل إلى التطرف بطبيعته وهو أيضا محافظ على وحدته الوطنية رغم الأغلبية الكبيرة للمسلمين.. إلا أن الأقباط يشعرون بأنهم متمتعون بحريتهم وحقوقهم

ولم يتعرضوا على مدار التاريخ لأية مضايقات كما يحدث فى البلاد الأخرى.

وبدأ اهتمامنا بالمحافظة على الوحدة الوطنية منذ أن بدأ حزبنا فى شكل حركة مصر الفتاة وكنا نشجع الشباب على القيام بأداء الصلاة إذا كان مسلما أو مسيحيا، يحاول أن يراجع نفسه.. ماذا قدم لوطنه وضرورة الاعتماد على النفس «لا تلبس إلا ما صنع فى مصر ولا تأكل إلا ما انتج فى مصر وإذا لم تجد فعربيا»

كنت أعرف أن هذه الصورة التى مارست فيها العمل السياسى ستجلب علىَّ الكثير من المتاعب.. وفى وقت من الأوقات دارت تساؤلات: هل الحزب مفتوح لكل المصريين أم مقصور على الذين كانوا فى مصر الفتاة.. فقلنا إنه لكل المصريين، فتعالت الصيحات بأن هناك نوعًا من التمييز لتلك المجموعة التى كانت فى مصر الفتاة وأطلق عليها الحرس القديم، وتمكن هؤلاء فى المؤتمر الرابع للحزب أن يبعدوا الكثير من العناصر الجيدة التى لم يكن لها ذنب إلا أنها كانت ضمن عناصر مصر الفتاة وهى عناصر تشرف أى حزب من الأحزاب، لكن تم ابعادهم عن الحزب بطريق الديمقراطية، فالعناصر الجديدة رأت ألا تجعل هؤلاء فى مواقعهم وهو ما تم تصحيحه فى المؤتمر الخامس حيث تم عودة جزء ممن تم ابعادهم فى حين غضب الجزء الآخر ودعوا إلى تكوين ما يسمى بحزب مصر الفتاة لإعادة إحياء ما كانت عليه مصر الفتاة من تقاليد، لكننا رأينا أن العكس هو الصحيح أن تفتح الأبواب والنوافذ وأن تكون حركة الديمقراطية دائرة داخل الحزب لأن فاقد الشىء لا يعطيه، وأننا إذا دعونا إلى الديمقراطية لبلدنا فالأولى أن ندعو بها داخل حزبنا وان كانت متعبة لنا.

أما عن حزب التجمع فهو يضم فى صفوفه الكثير ممن توافرت لهم فرص العمل السياسى لمدة طويلة والحزب يتمتع بأن قياداته تتصل بالطبقة العاملة ويعتبر قائده خالد محيى الدين من الشخصيات التى تحوز إحترام الكثيرين رغم اختلاف وجهات النظر.. ونظرًا لعدم وجود أحزاب للناصريين والشيوعيين أمكن لهؤلاء أن يدخلوا حزب التجمع ويكون لهم نصيب فى نشاطه.. وعلى ضوء هذا حاول الحزب أن يحافظ على ايديولوجية وانتفع بالوضع الايديولوجى السائد فى العالم دون أن تكون بينه وبين الأحزاب فى العالم معاهدات أو اتفاقيات.

فالتماثل فى التوجهات يعطى له قوة ومساندة فى توجهاته وتيسيرات فى بعض وسائله، فمثلا تحصل جريدة الأهالى لسان حال الحزب على نصيبها من الورق الذى يستورد من الاتحاد السوفيتى بثمن قد لا تستطيع الصحف الأخرى أن تحصل عليه بنفس الثمن.. على أية حال حزب التجمع له تقديره وإحترامه، ورغم أننا نختلف معه فى توجهاته، فنحن نرى أن مصر فى وسط الأمة العربية والشعوب الإسلامية لابد أن يكون ما يميزها هو ما يجمع الشعوب العربية والإسلامية.

يقول المهندس إبراهيم شكرى مما لاشك فيه أن حزب الأحرار انتفع بالتقسيم العشوائى أو الاجتهادى الذى قسمه الرئيس السادات فى ضرورة وجود أحزاب يمين ويسار ووسط فاختار مصطفى كامل مراد الذى كانت له مواقف وأفكار ليبرالية أثناء الثورة، كما كان فى وقت من الأوقات وكيلا لمجلس الأمة، وعندما اختير أن يكون ممثلا لمنبر اليمين انتفع بالفرصة التى قدمها الرئيس السادات وليصبح أحد ثلاثة أحزاب بدأت بها الحياة الحزبية فى مصر، ولا شك أن هذا يعطى نوعا من الشعبية بل والاستمرارية رغم الصعوبات التى يقابلها حتى من داخل قيادة الحزب التى تحاول مزاحمته فى قيادة الحزب، لكنه استطاع أن يستمر.

فى إعتقادى لو تغيرت ظروف تكوين الأحزاب واتيحت الفرصة كاملة أمام حرية تكوين الأحزاب فيصبح على مصطفى كامل مراد أن يراجع الموقف ككل، هل من المصلحة أن يستمر فى وضعه الحالى أم ينضم إلى أحزاب أخرى ستظهر على الساحة أو أحزاب موجودة، فالأمر لن يصبح تعددية حزبية بأسماء شخصيات قيادية معروفة، بل لابد من إيجاد القواعد الحزبية التى يستند عليها الحزب.

جذب الأغلبية الصامتة

ويحدد زعيم المعارضة الدور المطلوب من أى حزب معارض، وهل تقوم أحزاب المعارضة المصرية بدورها فيقول:

فى إعتقادى انه إذا لم تكن أحزاب المعارضة قد قامت بالدور المطلوب منها، فإنها شغلت بأساسيات يجب أن تتوافر لديها أولاً لكى تقوم بهذا الدور. البعض يقول إننا لم نقدم دراسات كافية فى الكثير من المشاكل.. لكن كيف نقدم هذه الدراسات ونحن لا نستطيع أن نحصل على المعلومات اللازمة، فمثلا موضوع الدعم طلبنا معلومات من وزارة التموين لكن لم تقدم لنا شيئا.

إذن فكيف نقدم دراسة موضوعية وواقعية إن لم تكن لدينا الأرقام الصحيحة والتى تعتبرها الحكومة والحزب الوطنى بأنها أرقام سرية لا يجوز الاطلاع عليها.

نحن نحارب لنحصل على أساسيات ضمان استمراريتنا وتواجدنا، لكن لم نتأخر أبدًا عن إعطاء الرأى فى كل المشاكل التى تواجه مصر.

وليس هذا هو الدور الهام للمعارضة وانما الدور هو كيف نعطى الفرصة الكاملة للشعب كى يتفاعل ويتحرك.. النجاح الأكبر هو أن نجذب الأغلبية الصامتة غير المشاركة إلى أن تتحرك وتشارك.. وهذا أمر هام صعب وسهل للمعارضة.

وصعوبته تأتى من تصور البعض أنه يستطيع ذلك من خلال فكره وحده ورأيه وحده، لكن الأمر يتطلب بدايةً إتاحة مناخ صحى ثم قرارات تمس الشعب ويحس من خلالها أن هناك قدوة صادقة أمامه فيتحرك من صمته.

أما الآن فالنظرة السائدة هى ما يعود على الفرد من نفع ومصلحة ذاتية فنحن الآن أصبحنا أفرادًا وليس مجموعات تتحرك وتتفاعل، ومن هنا فإن القرارات الصحيحة فى تاريخ مصر هى التى حركت وأنتجت، فقرار العبور

١٩٧٣ جعل الشعب كله يلتف حول هدف واحد رغم الموقف الضعيف للرئيس السادات عقب توليه السلطة بعد وفاة عبد الناصر.

إن مسئوليتنا أن نهيىء المناخ الصحى للديمقراطية، وهذا الأمر ليس فى أيدينا لكن علينا أن نطالب به وننبه وبقوة فى بعض الأحيان إلى النتائج السلبية التى يمكن أن نجد أنفسنا أمامها إذا تغافلنا عن حقيقة الأمور، الشعب المصرى ليس شعبا قاصرا ولا يمكن أن نتصور أن هناك من يكون وصيا عليه فلتُعْط الثقة للشعب كى يقول كلمته فهو يحس إحساسا طيبا فى أى اتجاه صحيح وهذه حقيقة فعندما أخذ الرئيس مبارك قراره بعزل زكى بدر وزير الداخلية السابق كان لهذا القرار مردود طيب على الرئيس مبارك وعلى الشعب بأكمله، فهذا الوزير كان يسيء إلى عمله كمحافظ على الأمن.

إطلاق تكوين الأحزاب

وعن المطلب الذى ينادى بتكوين أحزاب سياسية جديدة وما يتردد من أن الأحزاب الموجودة ما هى إلا صحف.. يقول المهندس إبراهيم شكرى:

أنا مع إطلاق تكوين الأحزاب كحق دستورى موجود، ولا أعتبر أن هذه الأحزاب يمكن أن تؤثر سلبا على أى حزب جاد موجود على الساحة فإذا تهيأت بالفعل فرص التعبير فستجد الأحزاب الموجودة حاليا أنصارا جددا.

عندما قررت لجنة الأحزاب إعلان حزب العمل الاشتراكى بعد توافر كل الشروط سجلنا كلمة للجنة الأحزاب شكرناها على موافقتها على قيام حزب العمل، لكننا سجلنا أيضًا أننا سنعمل على إلغاء هذا القانون لأنه يتعارض مع القواعد الموجودة فى الدستور.

أما ما يقال من أن الأحزاب الموجودة ما هى إلا جرائد فيرجع إلى أن لأحزاب المعارضة حرية الصياح لكن ليس لها حرية الحركة.. وهذه ظاهرة وليست حقيقة. لكن لو أعطيت أحزاب المعارضة حقها فى التحرك وتمت إزالة

جميع القيود كقانون الطوارئ لأصبح لنا وضعنا الأفضل لكن تصور مدى الحركة التى نتحرك بها فى ظل قانون الطوارئ، فإذا رغب حزب فى أن يعقد اجتماعا فلابد أن يحصل على موافقة الجهات الأمنية وأن يكون الاجتماع فى مبنى لا فى الشارع، لكن الأصل أن يكون الاجتماع عاما يمكن أن يعقد فى سرادق بالشارع.

من هنا أقول إن توجيه هذا الاتهام يعتبر ظلما للأحزاب لكن توصيفها لا يتعدى إلا أن تكون ظاهرة نتجت من تقييد وعدم تمتع الأحزاب بالكثير من المزايا المتوافرة لحزب الحكومة.. وأبسط مثال على ذلك حرمان الأحزاب من التعبير عن نفسها فى الاذاعة والتليفزيون وهما من أخطر الوسائل الاعلامية رغم أن لدينا صحفا للتعبير عن آرائنا.

جبهة وطنية

وحول الدعوة التى تنادى بها أحزاب المعارضة لتشكيل جبهة وطنية يقول زعيم المعارضة:

– نحن نرى أن التغيير فى الأسلوب الذى تمضى به الأوضاع فى البلاد مع استمرار العمل بقانون الطوارئ وتزييف الانتخابات أصبح أمرًا لايهم الأحزاب فقط بل يؤثر فى مستقبل البلاد.. من هنا فنحن نعمل على تجميع الآراء حول الحد الأدنى من المطالب والتى تنحصر فى المطالبة بايقاف العمل بقانون الطوارئ وضرورة إيجاد ضمانات أكيدة لإجراء انتخابات نزيهة والغاء قانون الأحزاب.. ومن هنا تعطى الفرصة لكل من لديه رأى يمكن أن يعبر عنه.. ومن هنا أيضًا جاءت المطالبة بتشكيل جبهة وطنية من الأحزاب لتجميع الآراء حول هذه المطالب وهى طريقة شرعية وقانونية تتفق مع القوانين، وكل ما نطلبه أن يصغى الرئيس مبارك لمطالب الشعب فى ذلك، وأن يتجاوب معها أفضل من ترك الأمور لمزيد من التدهور الذى يمكن أن يحدث لو فاجأتنا أحداث سلبية.